موقف العراق من التطورات السياسية في اليمن
(الشطر الشمالي)١٩٦٢ – ١٩٦٧

أ.م.د. أحمد محمد طنش
كلية التربية / قسم التاريخ

صباح حسن بديوي
دراسات عليا / قسم التاريخ

الخلاصة

تناول البحث موقف العراق من التطورات السياسية في اليمن ١٩٦٢ – ١٩٦٧ (الشطر الشمالي) ويتضمن الموقف العراقي من الوجود العسكري المصري في اليمن (١٩٦٢ – ١٩٦٧) والتغيرات التي طرأت على هذا الموقف من رافض لهذا الوجود خلال فترة ما قبل حركة ٨ شباط ١٩٦٣ إلى مؤيد لهذا الوجود بعد قيامها حتى الانسحاب العسكري المصري من اليمن ، وكذلك تناول البحث جهود العراق لحل الأزمة اليمنية من خلال دورها في الجامعة العربية وباعتباره عضواً في اللجنة الثلاثية التي شكلتها الجامعة عام ١٩٦٤ ودور الوساطة الذي قام به في القمة العربية في الخرطوم عام ١٩٦٧ والتي أسفرت مباحثاتها على الانسحاب العسكري المصري من اليمن ، فضلاً عن ذلك سلط البحث الضوء على الموقف العراقي من انقلاب الخامس من تشرين الثاني عام ١٩٦٧ والذي كان حريصاً على الحفاظ على النظام الجمهوري في اليمن وجاء ذلك من خلال تأكيد المسؤولين على هذا الهدف من خلال الزيارات المتبادلة بينهما والدعم الذي قدمه العراق لليمن بجميع المجالات وحرصه على استقرار اليمن ووحدته .

المقدمة

شكلت التطورات السياسية التي شهدتها اليمن بعد الثورة اليمنية في ٢٦ أيلول عام ١٩٦٢ موضع اهتمام السياسية الخارجية العراقية وذلك لما تمثله اليمن من موقع استراتيجي مهم وخاصة وهي تقع في الجزء الجنوبي من شبه الجزيرة العربية وبالإضافة إلى موقعها المسيطر على البوابة الجنوبية للبحر الأحمر فضلاً عن أن اليمن أصبحت بعد الثورة منطقة صراع إرادات إقليمية ودولية أدت إلى انقسامات في المنطقة العربية ما بين مؤيد للثورة وهي أغلبية الأنظمة الجمهورية ورافض لها وتأتي في مقدمتها الأنظمة الملكية لذلك أصبح الصراع في اليمن ليس فقط ما بين الجمهوريين والملكيين بل امتد ليشمل أطراف عربية ودولية .

تناول البحث موقف العراق من هذه التطورات ابتدأ بالوجود العسكري المصري وهو موقف كان رافضاً لهذا الوجود خلال العهد الجمهوري الأول (١٩٥٨ – ١٩٦٣) وعده يمهد الطريق للتدخل الأجنبي في شؤون اليمن الداخلية وبعد حركة ٨ شباط ١٩٦٣ تحول إلى مؤيد لهذا الوجود وخاصة أن النظام الجديد في العراق آنذاك قد اتخذ سياسة مؤيدة للتوجهات المصرية في المنطقة العربية ولكنه في نفس الوقت كانت لديه مواقف إيجابية من خلال التجاوب مع المشاريع المطروحة لحل الأزمة في اليمن ما بين أطراف الصراع الإقليمي وهما السعودية ومصر من خلال تأييده لاتفاقية جدة (١٩٦٥) لتسوية الأزمة اليمنية .

سلط البحث الضوء على جهود العراق لحل الأزمة اليمنية من خلال دوره في اللجنة الثلاثية التي شكلتها الجامعة العربية عام ١٩٦٤ والمكونة من العراق والجزائر والسودان بالإضافة إلى دور الوساطة التي قام بها العراق لتقريب وجهات النظر السعودية المصرية في قمة الخرطوم عام ١٩٦٧ والتي أدت في النهاية إلى إجراء مباحثات انتهت إلى انسحاب الجيش المصري من اليمن بالإضافة إلى هذه الجهود استمر العراق بالاهتمام بالوضع السياسي في اليمن وخاصة بعد انقلاب الخامس من تشرين الثاني الذي أطاح بالرئيس عبد الله السلال من خلال اتصالات المسؤولين العراقيين بنظرائهم في اليمن وذلك لتأكيد حرص العراق على النظام الجمهوري اليمني ودعم اليمن بكل الإمكانيات التي يحتاجها.

اعتمد البحث على عدد من الوثائق الموجودة في دار الكتب والوثائق الوطنية في بغداد وأبرزها تقارير وزارة الخارجية العراقية ، وكذلك على العديد من المصادر وأبرزها كتب المذكرات ومنها كتاب (قضايا ومواقف) للشيخ عبد الله بن حسين الأحمر وكتاب (أيام وذكريات) للدكتور حسن محمد مكي وكتاب (أزمة الأمة العربية وثورة اليمن) للدكتور عبد الرحمن البيضاني ، كما اعتمد على عدد المصادر الأجنبية وأبرزها كتاب (١٩٦٦ – ١٩١٨ Modern Yemen) , (wenner manferd).

كما أفاد البحث من بعض رسائل الماجستير والدكتوراه ومنها رسالة الماجستير الموسومة بـ(موقف العراق من الثورة اليمنية ١٩٦٢ – ١٩٦٨) للباحثة ذكرى أحمد الدوري ، كما أفاد البحث من أطروحة الدكتوراه (التطورات السياسية في اليمن ١٩٦٢ – ١٩٧٠) للباحث شاكر محمود البياتي وأطروحة الدكتوراه الموسومة (أحداث اليمن وموقف جامعة الدول العربية منها ١٩٤٥ – ١٩٦٧) للباحث سلمان لفته الزيدي ، واعتمد البحث على عدد من الصحف كصحيفة (الجماهير) وصحيفة (البلد) و(الجمهورية) و(صوت العرب).

١- الموقف العراقي من الوجود المصري في اليمن (١٩٦٢-١٩٦٧)

وقفت مصر ومعظم الدول العربية إلى جانب دعم الثورة اليمنية واعتبرت أن هناك اعتداءً خارجياً وتدخلاً في شؤون اليمن الداخلية من قبل قوى رجعية واستعمارية[١]. وهو جاء بناءً على طلب حكومة الجمهورية العربية اليمنية في برقيتها بتاريخ ٣ تشرين الأول عام ١٩٦٢ الموجهة إلى مصر عن سريان مفعول اتفاقية الدفاع المشترك (اتفاقية جدة لعام ١٩٥٦ بين البلدين) وعلى هذا الأساس اعتبر أن مصر ملزمة بنصوص الاتفاق وفي ٢٨ أيلول عام ١٩٦٢ هبطت الطائرات المصرية في تعز وصنعاء والحديدة وعليها أوائل الجنود المصريين وعددهم ثلاثة آلاف جندي[٢] ، وعلى ما يبدو أن التدخل المصري العسكري في اليمن لم يكن يحتاج إلى اتفاقية جدة وهذا ما أعلنه الرئيس المصري جمال عبد الناصر في رده على رسالة الرئيس اليمني عبد الله السلال حينما طالبه بتطبيق ميثاق جدة وكان رد الرئيس المصري أن مصر مع اليمن حتى من غير اتفاقية جدة[٣].

وقعت الحكومتين المصرية واليمنية في الثامن من تشرين الثاني عام ١٩٦٢ اتفاقية الدفاع المشترك وقد جاء في أحد بنودها أنه في حالة تعرض أي من البلدين لأي هجوم فإن البلد الآخر سوف يتخذ إجراءات الدفاع عن البلد الآخر[٤] وبهذا الاتفاق وضعت اليمن مصر الإطار القانوني للدعم المصري ولوجود القوات المصرية التي استمر وجودها في اليمن حتى عام ١٩٦٧[٥].

ساهمت عوامل عديدة بدفع الرئيس المصري لإرسال قوات مصرية إلى اليمن ومن بين هذه الأسباب انفصال سوريا عن مصر عام ١٩٦١ ، إذ أراد عبد الناصر استرجاع هيبته بعد انفصال سوريا

وذلك بتحقيق انتصار عسكري وطرد البريطانيين من جنوب اليمن ولأهمية ميناء عدن الإستراتيجي المطل على مضيق باب المندب ونظراً للحرب وسيلة لكسب النقاط في صراعه مع النظام الملكي السعودي وتدهور علاقاته ببريطانيا وفرنسا بسبب دعمه للجزائريين بسبب جهوده لتقويض حلف بغداد الذي أدى لسقوط الملكيين في العراق عام ١٩٥٨[٦]. إضافة إلى أن المنطقة العربية في الفترة التي قامت بها الثورة اليمنية شهدت ظهور محورين قسمت المنطقة العربية إلى أنظمة رجعية عربية كانت تقودها السعودية وما بين أنظمة أطلق عليها ثورية عربية تقود حركة الثورة العربية التي كانت تعيش حالة انحسار وتراجع بعد فشل التجربة الوحدوية بين مصر وسوريا عام ١٩٦١ واعتبار هذا الأمر انتصار للقوى الرجعية العربية فكان الرئيس المصري جمال عبد الناصر يرى أن ضرب الثورة اليمنية وفشلها يعني إعطاء فرصة أخرى لمحور السعودية لتحقيق نصر آخر لذلك قرر أن يساعد الثورة في اليمن[٧]، لذلك أصبح اليمن يخاض فيه حروب بالوكالة ما بين نظامين متصارعين ومختلفين أيدلوجيا ودفع اليمنيون ثمن هذا الصراع الدموي[٨].

ساهم العامل الاقتصادي الذي أشار إليه بعض المحللين حول التدخل المصري في اليمن الشمالي ودعم الثورة اليمنية هو قرب اليمن من مناطق النفط العربية والحصول على موطئ قدم في هذه المنطقة مما يدعم الموارد الاقتصادية التي تحتاجها مصر بما يسهم في تعزيز المشروع القومي الذي تطرحه وهو قيام الوحدة العربية وهذا ما أشار إليه المندوب السامي البريطاني الأسبق في عدن كينيدي تريفاسكيز حول الدعم المصري لثورة اليمن بان هدف عبد الناصر هو ليس اليمن وإنما النفط[٩].

اعتقد الرئيس جمال عبد الناصر أن لواء من القوات الخاصة المصرية الصاعقة بسرب الطيران المقاتلة قادرة على احتواء الموقف في اليمن وحماية الجمهورية فيها وهو ما ذكره وزير الإرشاد القومي المصري آنذاك (محمد حسنين هيكل) الذي اقترح عليه إرسال متطوعين عرب من جميع أنحاء العالم العربي للقتال بجانب قوات الجمهورية لكن عبد الناصر رفض وجهة نظره[١٠].

لم يكن الشارع المصري في بعض أوساطه راضياً عن التدخل العسكري في شؤون اليمن بعد أن أثر بشكل مباشر بالأحداث الدائرة ونتائجها بالإضافة إلى اللامبالاة التي أبدتها غالبية الأوساط الأخرى إلا أن التدخل المصري في اليمن رفع من مصر وسمعتها وشهرتها في بقية دول العالم العربي[١١].

أعلن العراق موقفه الرسمي من الوجود المصري في اليمن من خلال رئيس وزرائه عبد الكريم قاسم في مقابله له مع صحيفة الشعب الذي أعتبر أن التدخل المصري في اليمن من شأنه أن يسهل تدخل الأمريكان في شؤونها وفي الوقت ذاته أعلن عن وقوفه إلى جانب الثورة اليمنية وجاء هذا الموقف في خضم الصراع العربي العسكري الدائر في اليمن ما بين السعودية والأردن المؤيدة للمملكة في اليمن وموقف مصر المؤيدة للثورة والجمهورية في اليمن(١٢).

أما الموقف العراقي من الوجود المصري في اليمن بعد قيام حركة ٨ شباط عام ١٩٦٣هو تأييد هذا الوجود وجاء ذلك خلال زيارة الرئيس العراقي عبد السلام محمد عارف (١٩٦٣ – ١٩٦٦) إلى القاهرة للفترة ما بين ٢١ – ٢٦ أغسطس عام ١٩٦٣ حيث تمخض البيان عن نتائج مباحثات بين الجانبين العراقي والمصري فيما يخص اليمن أعلن العراق عن تقديره للجهود التي قد مر بها شعب وجيش الجمهورية العربية المتحدة في سبيل انتصار وتثبيت ثورة اليمن وأكد الجانبان على ضرورة مواجهة الاستعمار والرجعية ومحاولات النيل من ثورة اليمن(١٣).

تصدرت الأوضاع في اليمن اهتمام العراق من خلال التقارير الصحفية المرسلة إلى وزارة الخارجية العراقية من بعثات العراق الدبلوماسية في الخارج وتناولت الوجود العسكري المصري من اليمن وإمكانية إرسال قوات من الأمم المتحدة تحل محل القوات المصرية وعن الصراع العربي – العربي ما بين المملكة العربية السعودية والأردن وبمساعدة بريطانيا للإمام المخلوع وعلى حتمية تدخل الأمم المتحدة(١٤).

أكد الموقف العراقي من الوجود المصري في اليمن سفير العراق في لندن عبد الرحمن البزاز(١٥) بحضور باتريك كوردن ووكر (Patrick Gordon Walker) وزير خارجية الظل العمالية يوم السابع والعشرين من كانون الثاني عام ١٩٦٤ الذي اعتبر أن وجود قوات الجمهورية العربية المتحدة في اليمن إنما جاء بنتيجة لطلب المساعدة من قبل اليمن لحمايتها من التدخل السعودي في الشمال والتدخل البريطاني في الجنوب(١٦).

كان للعراق موقف داعم للوجود المصري في اجتماعات جامعة الدول العربية عبر عنه الوفد العراقي برئاسة وزير خارجية العراق صبحي عبد الحميد (١٩٦٣ – ١٩٦٤) في مؤتمر القمة العربي في كانون الثاني عام ١٩٦٤ عندما أشار وزير الداخلية السعودي (أحمد السقاف) إلى ضرورة انسحاب القوات المصرية من اليمن وكان رد وزير الخارجية العراقي إن اليمن بحاجة للقوات المصرية في الوقت الحاضر لحماية النظام الجمهوري ضد الملكيين وفي الوقت الذي تنسحب فيه القوات المصرية سيقوم

العراق بإرسال قوات للحفاظ على بقاء اليمن وثورتها ونظامها الجمهوري وتجدر الإشارة إلى أن وزير خارجية العراق عبر عن رأيه الشخصي وليس تعبيراً رسمياً عراقياً[١٧].

عبرت اليمن عن حرصها على تعزيز علاقاتها بالعراق في هذه الفترة إذ زار وفد يمني العراق في ١٩ آذار عام ١٩٦٤ برئاسة نائب رئيس المجلس التنفيذي في الجمهورية العربية اليمانية (محمد أحمد نعمان[١٨]) بغداد وأدلى بحديث لوكالة الأنباء العراقية أكد من خلالها على العلاقات بين العراق واليمن ونقل تحيات الرئيس اليمني المشير عبد الله السلال إلى الرئيس العراقي عبد السلام محمد عارف[١٩].

عرض العراق إرسال قوات إلى اليمن للدفاع عن الثورة اليمنية وهذا ما جاء في حديث عبد الرحمن البزاز رئيس الوزراء العراقي لصحيفة (أخبار اليوم) المصرية أنه عرض على المشير عبد الحكيم عامر النائب الأول لرئيس الجمهورية المصرية ونائب القائد الأعلى للقوات المسلحة قبيل اتفاقية جدة (١٩٦٥) أن يرسل العراق قوات لتقف إلى جانب القوات المصرية اليمنية حتى يتأكد للجانب الآخر أنه سيواجه العراق ومصر[٢٠].

٣- موقف العراق من اتفاقية جدة (١٩٦٥) حول اليمن

واجهت الثورة اليمنية صراعات داخلية ذات أبعاد قبلية وعصبيات طائفية وكذلك واجهت صراعات عربية ذات أبعاد حزبية وكان الخلاف السعودي المصري أبرز الأمثلة على ذلك حيث دفع هذا الخلاف المملكة العربية السعودية إلى الوقوف ضد الثورة رغبة في إبعاد جمال عبد الناصر عن شبه الجزيرة العربية[٢١].

كما أن الخلافات السياسية بين مصر من جهة والمملكة العربية السعودية من جهة أخرى تعود إلى انفراط عقد الوحدة السورية – المصرية عام ١٩٦١ وتقديم مصر الدعم السياسي والعسكري للثورة اليمنية وسع هذا الخلاف وجعل كل فريق يحاول أن يهزم الآخر في الأراضي اليمنية مع وجود الفارق في الأهداف السياسية والعسكرية المقدمة من الجمهورية العربية المتحدة لمساندة الثورة اليمنية[٢٢].

اشتد الصراع بين الجمهوريين المدعومين من مصر والملكيين المدعومين من السعودية أوجه في مطلع العام ١٩٦٣ الأمر الذي تطلب تدخل من قبل الأمم المتحدة لفض الاشتباك بين الجانبين وذلك من

خلال الوساطة التي قامت بها عبر الأمين العام للأمم المتحدة يوثانت (U-Uthant)[٢٣] الذي قام بزيارة القاهرة والتقى بالرئيس المصري جمال عبد الناصر ووزير خارجيته محمود رياض (١٩٦٤-١٩٧٢)[٢٤] في محاولة لتطويق الأزمة اليمنية وإنهاء العمليات العسكرية وتم الاتفاق بين مصر والسعودية على السماح بدخول بعثة مراقبين من الأمم المتحدة لليمن (اليونيوم) للفصل بين القوات المقاتلة وقد وصلت هذه القوات وأقامت نقاط سيطرة في عدد من المناطق ودوريات على الحدود إلا أنها فشلت في إنهاء الحرب نظراً لتمسك الجانبين بشروطهم مما أدى إلى إفشال عمل الأمم المتحدة وانسحاب قواتها المتواجدة في اليمن عام ١٩٦٤[٢٥].

أخطأت القيادة المصرية في تحليل الأوضاع السياسية والاجتماعية وانعدام الوحدة داخل الصف الجمهوري اليمني المتمثلة باتجاهين الأول الاتجاه الثوري الراديكالي بقيادة الرئيس اليمني عبد الله السلال والاتجاه الثوري المعتدل برئاسة حسن العمري[٢٦] وكانت هذه الخلافات والتكتلات وكذلك تعاظم قوة مشايخ القبائل والتشكيلات العسكرية وضعف الجيش الجمهوري اليمني لذلك أيقن الرئيس جمال عبد الناصر في نهاية عام ١٩٦٤ أنه وقع في مصيدة الاستنزاف في اليمن وأن هذه الخلافات حالت دون وقف إطلاق النار وأصبحت تشكل خطراً يهدد الجمهورية العربية اليمنية[٢٧].

أخذت مصر تعيد حساباتها في تلك الفترة فأصبحت السياسة المصرية تؤكد على ضرورة تنظيم العمل العربي لمواجهة التهديدات الإسرائيلية خاصة بعد قيام إسرائيل بتحويل مجرى نهر الأردن لصالحها[٢٨] ، بالإضافة إلى أن حرب اليمن أصبحت تشكل ضغطاً متزايداً على الاقتصاد المصري فكانت مصر تأمل من خلال اجتماع القمة العربية تحقيق نوع من التواصل لتحقيق خطوات أكثر إيجابية والتي لم تستطيع تحقيقها بأسلوب الحرب المسلحة[٢٩].

لبحث هذا التهديد الإسرائيلي تقرر عقد مؤتمر قمة عربي للنظر في مشروع تغيير مجرى نهر الأردن لصالح إسرائيل في القاهرة في يناير عام ١٩٦٤. وخلال الفترة التي أعقبت انعقاد المؤتمر كان للعراق والجزائر دوراً في تقريب وجهات النظر السعودية المصرية حول القضايا الدبلوماسية في مقدمتها قضية اليمن من خلال الوساطة التي قام بها العراق وتعيين الممثل الشخصي للرئيس عبد السلام محمد

عارف الدكتور شامل السامرائي[٣٠] (وزير الصحة) وممثل الرئيس الجزائري أحمد بن بيلا السيد توفيق المدني (وزير الأوقاف الجزائري) ، ساهمت هذه الوساطة بتنقية الأجواء بين السعودية ومصر[٣١] ، إذ قامت الوساطة ومن خلال مندوبين الرئيس (العراقي والجزائري) بزيارة الرياض وإجراء محادثات مع المسؤولين السعوديين انتهت باستجابة السعودية لاستمرار المباحثات بينهما ورحبت مصر بذلك وأرسلت بعثة برئاسة عبد الحكيم عامر (١٩٥٨ – ١٩٦٥) نائب الرئيس المصري إلى الرياض في آذار عام ١٩٦٤ واجتمع مع الأمير فيصل بن عبد العزيز وقد صدر بيان مشترك عن نتائج المحادثات أعلنا فيها عودة العلاقات الدبلوماسية بينهما فوراً وتسوية القضايا المادية المعلقة كافة وفيما يتعلق باليمن فقد أيدا استقلال اليمن وأعلنت الحكومة الأردنية في مؤتمر القمة العربي اعترافها رسمياً بالجمهورية العربية اليمنية في ٢٢ تموز عام ١٩٦٤. وإقرار الجمهورية العربية المتحدة بانسحاب قواتها من اليمن مقابل تعهد المملكة العربية السعودية بوقف مساعداتها للملكيين[٣٢].

كانت من نتائج الوساطة عودة العلاقات الدبلوماسية السعودية المصرية بعد أن توقفت في تشرين الأول من عام ١٩٦٣ متمثلة بعودة السفير السعودي (الشيخ محمد علي رضا) الذي قدم أوراق اعتماده إلى الرئيس جمال عبد الناصر في ٤ نيسان عام ١٩٦٤ وبذلك تكون خطوة نحو تحسين العلاقات بين البلدين ومن أجل التمهيد لإيجاد حل نحو تسوية الأزمة اليمنية خصوصاً أن عودة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين جاءت بعد زيارة نائب الرئيس المصري عبد الحكيم عامر إلى السعودية[٣٣].

إن تدهور الموقف العسكري للجمهوريين وانهيار عدة مناطق قريبة من العاصمة صنعاء أدى إلى تراجع الموقف المصري الأمر الذي جعل الرئيس اليمني عبد الله السلال بطلب من قائد القوات المصرية الفريق أنور القاضي (١٩٦٢ – ١٩٦٣) لاستدعاء المزيد من القوات المصرية لكنه اعتذر للسلال مما دعا الرئيس اليمني لإرسال وفد إلى جمال عبد الناصر برئاسة القاضي عبد الرحمن الأيرياني لشرح الموقف والطلب لمزيد من القوات أو الأذن له بطلب قوات أخرى من العراق وفسر هذا الطلب بأنه إحراج للرئيس المصري بأن يضطر لقبول القوات من العراق وإرسال المزيد من القوات المصرية فينتهي الدور المصري نهاية مأساوية وكذلك لكي يحافظ السلال على مركزه من ولاء الجمهوريين لذلك استجاب عبد الناصر لهذا الطلب[٣٤].

ساهم اغتيال وزير المعارف محمد محمود الزبيري وهو الذي يمثل التيار الإصلاحي الأقل تشدداً في الصف الجمهوري في الأول من نيسان عام ١٩٦٥ من الانقسام داخل الصف الجمهوري مما أدى

إلى تهديد قبائل حاشد وكبيل بالزحف على العاصمة صنعاء ما لم يتم تعيين أحمد محمد النعمان وصديق محمد محمود الزبيري وهو يمثل الاتجاه الإصلاحي وقد استجاب كلاً من الرئيس المصري جمال عبد الناصر والرئيس اليمني عبد الله السلال لهذا الطلب أمام التهديد وفي الخامس عشر من نيسان استقالة حكومة حسن العمري[٣٥] هذا وفي ٢٥ نيسان تم تكليف محمد أحمد نعمان عضو مجلس قيادة الثورة اليمني بتشكيل الوزارة[٣٦].

أدى انهيار العلاقات المصرية الأمريكية في ٢٠ ديسمبر عام ١٩٦٤ إلى إسقاط القوات الجوية المصرية طائرة رجل أعمال أمريكي بالخطأ وكذلك مطالبة عبد الناصر بتصفية القواعد الأمريكية في أفريقيا والعالم العربي مما أدى إلى توقف المعونة الأمريكية لمصر وتأجيل إرسال شحنات الأغذية الأمريكية لذلك ففي نهاية عام ١٩٦٤ أدرك الرئيس المصري استحالة إحراز القوات المصرية في اليمن نصراً حاسماً ولا مفر من الحل السياسي. كل هذه الأسباب دفعت مصر إلى عقد اتفاقية جدة ١٩٦٥ مع السعودية[٣٧].

اجتمع الرئيس المصري عبد الناصر الملك فيصل في جدة للفترة (٢٢-٢٤) أغسطس عام ١٩٦٥ وتم توقيع اتفاقية (جدة) بين الطرفين والتي تدعو إلى وقف فوري لإطلاق النار في اليمن وانسحاب القوات المصرية من اليمن بحلول أيلول عام ١٩٦٦ وإنهاء الدعم العسكري السعودي للملكيين وإقامة حكومة يمنية مؤقتة والتحضير لإجراء استفتاء شعبي في تشرين الثاني عام ١٩٦٦ وتكوين قوة عسكرية مشتركة من قوات مصر والسعودية لمنع انتهاك إطلاق النار وأن يجتمع خمسين مندوباً ممثلاً لكل الاتجاهات الوطنية اليمنية في مؤتمر حرض في الثالث والعشرين من تشرين الثاني عام ١٩٦٦ للقيام بتشكيل الحكومة المؤقتة وتنظيم الاستفتاء الشعبي وتعهد الطرفين باحترام مقررات مؤتمر حرض[٣٨] ولم يمثل في مباحثات جدة الملكيين والجمهوريين[٣٩].

أيد العراق اتفاقية جدة لكونها مدخلاً ملائماً لإحلال السلام في اليمن لإنهاء الأزمة اليمنية أصبحت بالغة التعقيد في ظل التركيبة السياسية – الاجتماعية – الطائفية في اليمن وأدوار الجهات الخارجية فيها ولابد من تقديم تنازلات وفسر كل من الملكيين والجمهوريين الاتفاقية بطريقته الخاصة مما أدى إلى توقف مؤتمر السلام بعد شهر من الجهود لم تأت نتيجة وهذا أدى بالواقع إلى إلغاء اتفاقية جدة[٤٠]. بالإضافة إلى عدم التزام المملكة العربية السعودية بالاتفاقية التي اعتبرتها نصراً سياسياً لها على

مصر وإقرار منها بالضعف وعدم قدرتها على مجابهة السعودية لذلك لم تلتزم المملكة العربية السعودية بالاتفاقية وبدأت بالمماطلة في تنفيذ بنودها في حين بدأت القوات المصرية بالتجمع بالمناطق الرئيسية منذ أيلول من عام ١٩٦٥ وذلك تحضيراً لعودة قواتها إلى مصر[٤١].

شهدت الفترة التي أعقبت توقيع اتفاقية جدة تطوراً واضحاً في العلاقات العراقية اليمنية إذ زار بغداد وفد من الجمهورية العربية اليمنية في الفترة من (٩ – ١٢) تشرين الأول من عام ١٩٦٥ برئاسة الفريق حسن العمري رئيس الوزراء وعضو المجلس الجمهوري والقاضي عبد الرحمن عضو المجلس الجمهوري والدكتور حسن مكي وزير الدولة للشؤون الاقتصادية وقد أوضح الوفد سياسة حكومة الجمهورية العربية اليمنية ووجهة نظرها وأعرب الجانب العراقي عن تأييده لجهود اليمن في سبيل التطور والبناء والمحافظة على النظام الجمهوري واستعداد العراق لمساندة اليمن وتقديم العون المادي في مختلف المجالات وأبدى الوفد اليمني شكره وتقديره للجهود العراقية [٤٢].

٣- مساعي العراق لحل الأزمة اليمنية

شهدت الأزمة اليمنية تداعيات جديدة بعد نكسة ٥ حزيران عام ١٩٦٧ إذ اتجهت أنظار الزعماء العرب المعنيين بالأزمة (مصر والسعودية) إلى التهديدات الإسرائيلية وعلى ضرورة وسحب مصر لقواتها من اليمن وتزامن ذلك مع انعقاد مؤتمر وزراء الخارجية العرب في الثامن من آب عام ١٩٦٧ الذي حث مصر على إنهاء خلافها مع المملكة العربية السعودية وتطبيق اتفاقية جدة عام ١٩٦٥ من خلال تكوين لجنة ثلاثية ترشح أعضائها من دول عربية أحدهما السعودية والثانية هي الجامعة العربية والثالثة من مصر من خلال الاقتراع وانعقد مؤتمر القمة العربي في الخرطوم من ٢٩ آب – ١١ أيلول عام ١٩٦٧ لبحث نكسة العرب في حزيران وخلال المؤتمر عقد اجتماع بين الملك فيصل والرئيس جمال عبد الناصر لتسوية الأزمة اليمنية [٤٣] ، إضافة إلى حفظ العامل الاقتصادي على مصر في أعقاب نكسة حزيران عام ١٩٦٧ متمثلة بقيود المعونات العربية الممنوحة لمصر في اتفاقية الخرطوم المبرمة في السنة نفسها مما أضطر مصر لمهادنة أنظمة تتعارض مع سياستها[٤٤].

استطاع الطرفين الوصول لتسوية حول القضية اليمنية تقرر بموجبها أن تنسحب القوات المصرية من اليمن خلال ثلاثة أشهر وتوقف السعودية عن دعم الملكيين وإجراء استفتاء شعبي خلال الأشهر الستة التالية لتقرير نوع نظام الحكم في اليمن ويتولى الرئيس عبد الله رئاسة الحكومة خلال الفترة الانتقالية ولمراقبة تنفيذ الاتفاقية تشكلت لجنة ثلاثة من ممثلين من السودان والمغرب والعراق وكان برئاسة

أحمد محمد محجوب (رئيس وزراء السودان) وعضوية إسماعيل خير الله (وكيل خارجية العراق) وأحمد العراقي (وزير خارجية المغرب) وكذلك للتوسط في المفاوضات بين الملكيين والجمهوريين[٤٥].

اعترض الجمهوريين حول اتفاقية الخرطوم وحول تشكيل اللجنة الثلاثية وذلك بسبب تشكيلها وسط غياب ممثلين عن الجمهورية العربية اليمنية ولأن الرئيس اليمني عبد الله السلال كان موجوداً في الخرطوم ولم يحضر اجتماعات تشكيل اللجنة لذلك تعرضت اللجنة في صنعاء لمظاهرات خرجت ضدها ولم تستقبل من قبل الرئيس اليمني عبد الله السلال وحصل عدوان حتى على بعض الجنود المصريين في صنعاء بسبب هذه اللجنة وتغيب اليمنيين عن قرار تشكيلها[٤٦] ، إلا أنها تجاوبت فيما بعد مع اللجنة الثلاثية وأصدرت بياناً أكدت فيه أن تجاوبها جاء نتيجة لنداء الدول العربية الشقيقة للموافقة على المساعي الحميدة التي تقوم بها اللجنة الثلاثية المنبعثة عن مؤتمر قمة العرب في الخرطوم ولتأكيد حسن نواياها في تحقيق السلام والوحدة في اليمن[٤٧].

قام الرئيس العراقي عبد الرحمن محمد عارف قبل انعقاد مؤتمر القمة العربي في الخرطوم في التاسع والعشرين من آب عام ١٩٦٧ بإجراء اتصالات واسعة مع الرؤساء والملوك العرب حول مشكلة اليمن ووضع الحلول الناجعة لها بشرط الإبقاء على الكيان الجمهوري الممثل الحقيقي للشعب اليمني وأنه يحمل مشروع لتنفيذ اتفاقية جدة عام ١٩٦٥[٤٨].

ثمنت اليمن جهود العراق لتسوية القضية اليمنية وذلك من خلال رسالة خطية بعثها الرئيس اليمني عبد الله السلال قام بتسليمها السيد عبد الغني علي وزير الاقتصاد اليمني وبحضور الدكتور محمد النهاري سفير اليمن ببغداد حيث أكد على الروابط الأخوية بين البلدين وثمن دور الرئيس عبد الرحمن محمد عارف في المجال العربي متمنياً أن تكلل مساعيه بالنجاح[٤٩].

أكد العراق دعمه الكامل وإسناده للنظام الجمهوري في اليمن جاء ذلك من خلال الاجتماع الثلاثي بين السلال وعارف وعبد الناصر في القاهرة قبل انعقاد مؤتمر القمة العربي في الخرطوم في ٢٩ آب عام ١٩٦٧ حيث غادر الرؤساء الثلاث لحضور المؤتمر[٥٠].

واصل العراق اهتمامه بأحداث اليمن وذلك من خلال ممثل العراق في اللجنة الثلاثية وكيل وزارة الخارجية العرقية (إسماعيل خير الله) وكان موقف العراق الواضح هو الحفاظ على النظام الجمهوري ضد (الرجعية) وفلول الملكية منذ دعا ممثل العراق في اللجنة إسماعيل خير الله وزير الخارجية بالوكالة قبل

انعقاد اللجنة الثلاثية بتشكيل قوة عربية لحفظ السلام مرتبطة بجامعة الدول العربية مهمتها منع التدخلات الخارجية في اليمن مهما كان مصدرها[٥١].

يذكر أن اتفاقية الخرطوم واللجنة الثلاثية كان هناك إجماع من قبل الجمهوريين على رفض ما جاء فيها ولكن اختلفوا في كيفية التعامل مع اللجنة الثلاثية وانقسموا إلى قسمين منهم يرى عدم الاعتراف بالاتفاقية ومقاطعة اللجنة الثلاثية ومثل هذا القسم الرئيس عبد الله السلال وحكومته وقسم يرفض الاتفاقية وعدم مقاطعة اللجنة ومثلهم القاضي عبد الرحمن الأرياني وأحمد محمد النعمان والفريق حسن العمري والشيخ سنان ابو لحوم أما موقف الملكيين فكان موقفهم من الاتفاقية واللجنة الثلاثية موقف مؤيد لأنها تخلصهم من الحكم العسكري المصري في اليمن[٥٢].

٤- موقف العراق من انقلاب الخامس من تشرين الثاني عام ١٩٦٧ في اليمن

ترتب على قرار سحب القوات المصرية من اليمن عام ١٩٦٧ تعزيز تماسك الجمهوريين في اليمن والتخلص من الخلافات فيما بينهم للمحافظة على النظام الجمهوري لذلك قام الرئيس اليمني عبد الله السلال باتصالات مع قادة الجيش وزعماء القبائل والشخصيات في القوى الوطنية المختلفة لتوحيد الصفوف وتشكيل حكومة جديدة وعودة المبعدين اليمنيين وتشكيل مجلس استشاري والعمل على تقوية الجيش والأمن وحل الاتحاد الشعبي الثوري[٥٣] وإقامة منظمة جماهيرية محلية تحل محله في ١٢ تشرين الأول عام ١٩٦٧ تشكلت الحكومة الجديدة تسلم فيها السلال وزارتي الدفاع والداخلية ووجهت الدعوة للمبعدين في مصر للعودة وعلى رأسهم القاضي عبد الرحمن الأرياني[٥٤].

تشكلت لجنة مكونة من عشرة أشخاص يمثلون العائدين من مصر والحكومة اليمنية وطرحت أفكار تشكيل مجلس جمهوري برئاسة السلال إلا أن اللجنة لم تتوصل إلى اتفاق . وفي هذه الأثناء قرر السلال السفر إلى الخارج مبتدءاً بالعراق ومن ثم إلى الاتحاد السوفيتي أصبحت اليمن في هذه الفترة الحرجة في مرحلة فراغ في السلطة مع إصدار الرئيس عبد الله السلال قراراً عدم تولي من ينوب عنه في ملئ الفراغ أثناء السفر بالإضافة إلى فشل عمل اللجنة أدى إلى بحث الأطراف السياسية في اليمن من مشايخ وضباط وسياسيين لكيفية ملئ الفراغ في السلطة[٥٥].

أصبح الانقلاب على الرئيس عبد الله السلال أمر حتمي وضروري في وقت كان فيه الصف الجمهوري يمر بأوقات حرجة وصعبة فكانت قيادات الجمهورية محاصرة في الجبال بالإضافة إلى تكوين

اللجنة الثلاثية (العراق والسودان والمغرب) للمصالحة بين الإمامين والجمهوريين في عام ١٩٦٧ التي تمت بغياب الجانب اليمني[٥٦].

يبدو أن الرئيس اليمني عبد الله السلال كان يتوقع قيام حركة انقلابية ضده بعد وصول القاضي عبد الرحمن الأرياني ومن معه من القاهرة لذلك قرر أن يتم الحركة وهو غائب عن البلاد هذا ما أكده الشيخ عبد الله الأحمر في مذكراته إذ لم يكن لدى الرئيس عبد الله السلال استعداد للمقاومة والدخول في مشاكل جديدة[٥٧].

شهدت سلطة الجمهوريين في اليمن في عهد عبد الله السلال أشد انقسام بين محاور سلطة الجمهورية الأولى في اليمن ما بين الرئيس عبد الله السلال ونائبه رئيس الجمهورية الفريق حسن العمري لعل هذا الانقسام شجع أكثر بانقلاب ٥ تشرين الثاني عام ١٩٦٧ والدعوة للحكم الجماعي كنقيض للجمهورية الأولى لذلك أحس الرئيس عبد الله السلال بهذه الحركة واعتبر أن رئاسة الجمهورية ليست أهم من الحفاظ على الجمهورية وهذا ما قاله لمودعيه أثناء خروجه من اليمن[٥٨].

نفذ الانقلاب في الخامس من تشرين الثاني عام ١٩٦٧ بقيادة عدد من الضباط وبمساعدة شيوخ القبائل وعلى رأسهم الشيخ عبد الله الأحمر رئيس مجلس الشورى والشيخ أحمد علي المطري عضو مجلس الشورى والشيخ سنان أبو لحوم شيخ قبائل بكيل وأتخذ هذا الانقلاب طابعاً سلمياً دون إراقة دماء[٥٩].

كان الضباط والمنفذين للانقلاب أغلبهم من البعثيين العميد مجاهد أبو شوارب ، وعلي أبو لحوم ، أحمد ناصر الذهب وضباط الصاعقة والمضلات وضباط الحرس وقد أعلن عن أهداف الحركة المتمثلة بالدفاع عن الثورة الجمهورية وتوحيد صف الجمهوريين والمحافظة على العاصمة صنعاء من السقوط بأيدي الملكيين من خلال الهجوم عليها . وقد باركت قيادة القوات المصرية في اليمن هذا الانقلاب لأنها كانت مستاءة من سياسات الرئيس عبد الله السلال أما السعوديون فكانوا يطرحون دائماً أن همهم الوحيد هو خروج المصريين في اليمن[٦٠].

كان لأعضاء حزب البعث في هذه الحركة الدور المساهم فيها وذلك نتيجة للاضطهاد الذي تعرضوا له إبان عهد الرئيس اليمني عبد الله السلال ومن قبل أجهزة الأمن المصرية على خلفية الصراع الذي كان محتدماً آنذاك بين البعثيين ونظام الرئيس المصري جمال عبد الناصر ولذلك ظل البعث قريباً من رموز التيار الإصلاحي بقيادة محمد محمود الزبيري وساهموا في الانقلاب الأبيض الذي أوصل

القاضي عبد الرحمن الايرياني إلى السلطة ونشط في عهده وكان البعثيون مقربون من محسن العيني أول رئيس وزراء بعد انقلاب ٥ تشرين الثاني عام ١٩٦٧ في اليمن وهو معروف بانتمائه لحزب البعث فكانوا يمثلون قوة كبيرة في السلطة اليمنية ولكن استطاعت الضغوط التي مارستها السعودية ونفوذ مشايخ القبائل ومنافسة الإخوان المسلمين إلى الحد من هيمنتهم على السلطة[٦١].

تشكل بعد الانقلاب مجلس جمهوري بدلاً عن منصب رئيس الجمهورية تحت مبدأ (الحكم الجماعي) وتألف المجلس من أربعة أعضاء هم : (القاضي عبد الرحمن الارياني ، الفريق حسن العمري ، أحمد محمد نعمان ، محمد علي عثمان) على أن تكون الرئاسة دورية بين الأربعة وترأس أول دورة رئاسية القاضي عبد الرحمن الارياني، الذي شغل سابقاً عضوية مجلس قيادة الثورة ووزارة العدل ثم نائب رئيس الجمهورية الأولى وهو من أبناء القضاة ومن بيئة علمية وثقافية وسياسية وكان محل إجماع بين الجمهوريين[٦٢]. أما مصير الرئيس اليمني عبد الله السلال فقد اعتبر هو وجماعته لاجئين سياسيين في العراق وتحملت الحكومة العراقية متمثلة بمجلس الوزراء العراقي نفقات صرف رواتب له ولجماعته كلاجئين سياسية وخصص راتب شهري له فقد قرر مجلس الوزراء هذا الراتب له في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٢/شباط/١٩٦٨ وتقرر شمول رئيس المخابرات العامة في اليمن سابقاً بهذا القرار باعتباره لاجئاً سياسياً[٦٣].

أما الموقف العراقي من الانقلاب فقد أرسل الرئيس العراقي عبد الرحمن محمد عارف برقية إلى القاضي عبد الرحمن الارياني رئيس المجلس الجمهوري في اليمن أكد فيها على الحفاظ على النظام الجمهوري في اليمن والتمسك بمبادئ ثورة ٢٦ سبتمبر عام ١٩٦٢ واعتبرها من أماني الشعب العراقي والحفاظ على الدم العربي[٦٤]، من جهة استقبل عبد الرحمن الارياني في ٩ تشرين الثاني عام ١٩٦٧ سفير العراق في اليمن (أحمد الفارسي) (١٩٦٧ – ١٩٦٩) الذي أطلعه على التطورات الأخيرة في الحركة الجديدة في اليمن جاءت لتصحيح الأوضاع في اليمن ، وقد أبلغ السفير العراقي الرئيس اليمني تحيات الرئيس عبد الرحمن محمد عارف[٦٥].

كما عبر رئيس الوزراء اليمني محسن العيني عن تقدير الحكومة اليمنية لموقف العراق من التطورات الأخيرة في اليمن وأكد أن اليمن تتطلع إلى المزيد من الدعم والتأييد من الحكومة العراقية وقد عبر عن ذلك أثناء لقاؤه بالسفير العراقي في القاهرة الدكتور عبد الحسن الزلزلة الذي أكد لوكالة الأنباء

العراقية أنه بحث مع العيني آخر التطورات في اليمن فضلاً عن الوضع العربي الراهن والقضايا التي تهم البلدين[٦٦].

حرص الحكم الجديد في اليمن على التوصل مع العراق ووضع القيادة العراقية على التطورات السياسية وتوجه وفد يمني في ٢٠ تشرين الثاني عام ١٩٦٧ أي بعد الانقلاب بخمسة عشر يوماً إلى العراق برئاسة وزير الاقتصاد اليمني الدكتور محمد سعيد العطار حاملاً رسالة من الرئيس اليمني القاضي عبد الرحمن الارياني وقال العطار لوكالة الأنباء العراقية أنه طمأن الرئيس عبد الرحمن محمد عارف على أن الاتجاه الجديد في اليمن سيدافع عن النظام الجمهوري وذلك لتبديد مخاوف العراق من توجهات الحكم الجديد وخاصة الحفاظ على مكتسبات الثورة اليمنية ونظامها الجمهوري باعتبار العراق كان من المؤيدين للثورة منذ بداية انطلاقها وقدم الدعم والإسناد لها[٦٧].

بذل العراق جهوده من تحقيق السلام في اليمن وذلك من خلال مشاركته كعضو في اللجنة الثلاثية من خلال ممثله إسماعيل خير الله وزير الخارجية بالوكالة فقد كتبت صحيفة الجمهورية العراقية الرسمية مقالاً بعنوان (اهتمام العراق بأحداث اليمن) وحرصه على إنهاء الحرب فيها واهتمام المسؤولين العراقيين باليمن وعرض وجهة نظر الحكومة العراقية من خلال اللجنة الثلاثية بضرورة تأليف قوة عربية مرتبطة بجامعة الدول العربية لحفظ السلام في اليمن[٦٨].

الخاتمة

تميز الموقف العراقي من التطورات السياسية في اليمن ١٩٦٢ – ١٩٦٧ (الشطر الشمالي) بالإيجابية تجاه هذه التطورات من خلال الدور الوسيط الذي قام به بحل الأزمة اليمنية ومنطلقاً بنفس الوقت من موقف قومي يتناسب مع هذه المرحلة وذلك من خلال التأييد الكامل للتوجهات السياسية المصرية تجاه تطورات المنطقة العربية ومنها الأزمة اليمنية إلا أنه استطاع في نفس الوقت الحفاظ على الدور الوسيط بين أطراف الصراع وهما السعودية ومصر الأمر الذي جعله مؤهلاً ليكون عضواً في اللجنة الثلاثية التي شكلتها الجامعة العربية عام ١٩٦٤ لحل الأزمة اليمنية بالإضافة إلى أنه أيد اتفاقية جدة بين مصر والسعودية وكان له دور في التوصل إلى تسوية بين مصر والسعودية في قمة الخرطوم عام ١٩٦٧ والتي مهدت لانسحاب الجيش المصري من اليمن .

استمر الاهتمام العراقي بالتطورات السياسية في اليمن طيلة هذه الفترة من خلال حرص المسؤولين العراقيين على الزيارات المتبادلة بين الدولتين وتقديم كل أنواع الدعم المادي والمعنوي لليمن

في جميع المجالات وتأكيد العراق الدائم على حرصه على النظام الجمهوري في اليمن وهذا ما أكده بعد انقلاب الخامس من تشرين الثاني عام ١٩٦٧ في اليمن والذي أطاح بالرئيس اليمني عبد الله السلال ولم يتردد العراق في دعم النظام الجديد مؤكداً التزامه المبدئي تجاه دعم اليمن في مختلف الظروف.

الهوامش

(١) أحمد حمروش ، عبد الناصر والعرب ، ج٢ ، مكتبة مدبولي ، (القاهرة ، د.ت) ، ص٢٩.

(٢) أحمد ماجد الزبيدي ، المنظمة الدولية (الأمم المتحدة) وموقفها من قضايا مصر ١٩٥٢ – ١٩٦٧ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة ديالى ، ٢٠٠٤، ص٩٨.

(٣) د.ك.و ، الوحدة الوثائقية ، التقرير الصحفي للسفارة العراقية في القاهرة ، الرقم ٤٠/٢٥/٢ في ١٩٦٣/١/١٢.

(٤) Wenner , Manfred , Modern Yemen ١٩١٨ – ١٩٦٦ , Baltimore (Universty press , ١٩٦٨) , P.٢١٠.

(٥)أحمد ماجد الزبيدي ، المصدر السابق ، ص٨٤.

(٦)دوافع جمال عبد الناصر نحو اليمن ، www.unitedna.net .

(٧) فؤاد مطر ، بصراحة عن ع بد الناصر ، حوار على مدى ٢٠ ساعة مع محمد حسنين هيكل ، وزارة الثقافة والإعلام العراقية ، دار الشؤون الثقافية العامة ، (بغداد ، ١٩٨٩) ، ص١٤٠ .

(٨) Peterson , J.E, Yemen the search for modern state . Baltimore : The Johns Hopkins (University press , ١٩٨٢), P.٢٥٥.

(٩) أحمد يوسف أحمد ، الصراعات العربية – العربية (١٩٤٥-١٩٨١) ، ط٢ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، (بيروت ، ١٩٩٦) ، ص١٤٨.

(١٠) محمد حسنين هيكل ، لمصر لا لعبد الناصر ، مؤسسة الأهرام للنشر ، (القاهرة ، ١٩٩٩) ، ص٥٧.

(١١) بيتر مانسفيلد ، تاريخ الشرق الأوسط ، ترجمة أدهم مطر ، دار الناية ، (دمشق ، ٢٠١١) ، ص٣٠٤.

(١٢) صحيفة المستقبل العراقي ، بغداد ، في ٢٠١٢/٢/٨.

(١٣) صحيفة الجماهير ، العدد (١٨٦) في ١٩٦٣/٨/٢٧.

(١٤) د.ك.و ، الوحدة الوثائقية ، وزارة الخارجية العراقية ، التقرير الصحفي الأسبوعي، رقم الملف (٤١١/٣٤٣) في ١٩٦٣/٣/٢٨.

(١٥) عبد الرحمن البزاز (١٩١٣ – ١٩٧٣): ولد في بغداد وأكمل دراسته الابتدائية والثانوية فيها وتخرج من كلية الحقوق عام ١٩٣٥ ثم تسنم عدة مناصب في الدولة العراقية منها درجة أستاذ مساعد في وزارة المعارف ثم فصل نتيجة لمشاركته في حركة مايس ١٩٤١ ثم أعيد وعين مدوناً قانونياً في وزارة العدلية ثم في مجلس التمييز الشرعي ثم حاكم بداءة بغداد الأقدم وفي عام ١٩٥٢ انتدب إلى هيئة الأمم المتحدة في نيويورك ضمن الوفد العراقي مسؤولاً عن الأمور القانونية وفي عام ١٩٥٥ عين عميداً لكلية الحقوق في وزارة المعارف ثم أقصي لثلاث سنوات وبعد ثورة ١٤ تموز عام ١٩٥٨ أعيد تعيينه عميداً لكلية الحقوق ثم نقل إلى محكمة التمييز عام ١٩٥٩ بسبب خلافه مع عبد الكريم قاسم والشيوعيين وبعد عام ٨ شباط عام ١٩٦٣ عين سفيراً للعراق في القاهرة من (٢١ شباط عام ١٩٦٣ – ٢٦ آب عام ١٩٦٣) ثم سفيراً في لندن (١٩٦٣ – ١٩٦٥) ثم أصبح رئيساً للوزراء بعد محاولة عارف عبد الرزاق الانقلابية الفاشلة وبعد مصرع عبد السلام عارف في ١٣ نيسان عام ١٩٦٦ أصبح رئيساً بالنيابة استناداً إلى الدستور ثم رشح نفسه للرئاسة وخسر ثم عاد وشكل الحكومة حتى استقالته عام ١٩٦٦ وتوفي عام ١٩٧٣ ، ينظر : محمد كريم المشهداني ، عبد الرحمن البزاز ودوره العسكري والسياسي في العراق حتى ثورة ١٤ تموز عام ١٩٦٨ ، مكتبة اليقظة العربية ، (بغداد ، ٢٠٠٢) ، ص٢١-٣١.

(١٦) محمد كريم المشهداني ، المصدر السابق ، ص١٣٠.

(١٧) ذكرى أحمد الدوري ، موقف العراق من الثورة اليمنية (١٩٦٢ – ١٩٦٨) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي ، ١٩٩٩ ، ص٩٠.

(١٨) محمد أحمد نعمان (١٩٣٣ – ١٩٧٤) : ولد في مدينة تعز وأكمل دراسته الأولية فيها ثم التحق مع والده أحمد محمد نعمان زعيم حزب الأحرار اليمنيين إلى عدة وأكمل دراستها في مدارسها ثم عاد إلى صنعاء بعد ثورة عام ١٩٤٨ وبقي فيها وبعد فشلها اعتقل مع والده في سجن حجة وبعد خروجه من السجن عام ١٩٥٥ لجأ إلى مصر وبعد أن أسس والده مع محمد الزبيري والاتحاد اليمني ١٩٥٩ في عدن أصبح رئيس فرع الاتحاد وهناك وبعد ثورة ٢٦ أيلول عام ١٩٦٢ تولى عدة مناصب فقد شغل منصب القائم بأعمال السفارة اليمنية في القاهرة ومن ثم المندوب الدائم لليمن في الجامعة العربية ثم تقلد عدة مناصب داخل اليمن وهي وزير الدولة لشؤون رئاسة الجمهورية ونائب رئيس المجلس التنفيذي (مجلس الوزراء) ١٩٦٤ وفي عام ١٩٦٧ أصبح مستشار لرئيس الوزراء ووزير للخارجية (١٩٧٢-١٩٧٤) وتم اغتياله رمياً بالرصاص في بيروت على يد مجهول في عام ١٩٧٤ ، ينظر : إبراهيم أحمد المقحفي

وآخـرون ، الموسـوعة اليمنيـة ، مـج٤ ، مؤسسـة العفيـف الثقافيـة ، (صـنعاء ، ٢٠٠٢) ، ص٣٠٠٣-٣٠٠٥.

(١٩) صحيفة البلد ، بغداد ، العدد (١٥٦) في ١٩٦٤/٩/٣.

(٢٠) صحيفة المنار ، بغداد ، العدد (٣٣٦٢) في ١٩٦٦/٧/٣١.

(٢١) عبد الرحمن البيضاني ، أزمة الأمة العربية وثورة اليمن ، مطبعة المكتب المصري الحديث ، (القاهرة ، ١٩٨٤) ، ص٤١٠.

(٢٢) محمد أحمد العشملي ، الوحدة والصراع السياسي في اليمن (دراسة في تكوين اليمن الحديث ١٨٢٠-٢٠٠٤) ، (القاهرة ، ٢٠٠٥) ، ص١٠١.

(٢٣) يوثانت (١٩٠٩-١٩٧٤) : هو سياسي بورمي وثالث أمين عام للأمم المتحدة انتخب أميناً عاماً للأمم المتحدة عقب وفاة الأمين السابق داغ همر شوالد وبقى في هذا المنصب حتى عام ١٩٧١ وتوفي عام ١٩٧٤ ، ينظر : عبد الوهاب الكيالي وآخرون ، الموسوعة السياسية ، ج٧ ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، (بيروت ، ١٩٧٩٣) ، ص.٤٤٨

(٢٤) محمود رياض (١٩١٧-١٩٩٢) : سياسي وعسكري تخرج من الكلية الحربية بمصر عام ١٩٣٦ ثم التحق بكلية أركان الحرب وحصل على الشهادة عام ١٩٤٣ ثم عين مديراً للمخابرات الحربية في غزة في آب ١٩٤٨ وعضو وفد مصر في مفاوضات رودس عام ١٩٤٩ ورئيس الوفد المصري في لجنة الهدنة المشتركة المصرية الإسرائيلية (١٩٤٩ – ١٩٥٢) وبعد قيام الثورة عين مديراً لمساعدات فلسطين ثم مديراً للدائرة العربية في وزارة الخارجية ثم سفير مصر في دمشق واشترك في توقيع الوحدة مع سوريا عام ١٩٥٨ ثم مندوب مصر في الأمم المتحدة عام ١٩٦٢ ثم وزيراً لخارجية مصر عام ١٩٦٤ حتى عام ١٩٧٢ ثم أمين عام جامعة الدول العربية في حزيران عام ١٩٧٢ واستقال في آذار عام ١٩٧٩ وتوفي عام ١٩٩٢، ينظر : محمود رياض ، من مذكرات محمود رياض (١٩٤٨ – ١٩٧٨) ، البحث عن السلام والصراع في الشرق الأوسط ، ج١ ، الدار العربية للنشر ، (بيروت ، ١٩٨٧) ؛ عبد الوهاب الكيالي وآخرون ، الموسوعة السياسية ، مج٣ ، المصدر السابق ، ص١٢٨ ؛ www.arwikipedia.org.

(٢٥) أحمد ماجد الزبيدي ، المصدر السابق ، ص٩٦.

(٢٦) حسن العمري (١٩١٦ – ١٩٨٩) : سياسي وعسكري يمني كان له دور في ثورة ٢٦ سبتمبر عام ١٩٦٢ وبعدها تسلم عدة حقائب وزارية نائباً لرئيس الوزراء ورئيساً للوزراء في عام ١٩٦٥ وقائداً للجيش ثم كلف بتشكيل الوزارة للمرة الثانية عام ١٩٧١ مع تسلم قيادة الجيش وكان له دور

في تحقيق النصر في حصار صنعاء وتوفي عام ١٩٨٩ ، ينظر : عبد الوهاب الكيالي وآخرون ، المصدر السابق ، ص٥٣٨ ؛ www.arwikipedia.org .

(٢٧) مجموعة من المؤلفين السوفيت ، تاريخ اليمن المعاصر (١٩١٧ –١٩٨٢) ، ترجمة محمد علي بحر وآخرون ، مكتبة مدبولي ، (القاهرة ، ١٩٩٠) ، ص١٥٨.

(٢٨) إبراهيم المسلم ، العلاقات السعودية المصرية عراقة الماضي – إشراقة المستقبل ، مكتبة مدبولي ، (القاهرة ، د.ت) ، ص٧٦.

(٢٩) عبد الحميد محمد المواضي ، مؤتمرات القمة العربية كأسلوب للعمل المشترك (١٩٦٤ – ١٩٧٨) ، مجلة المستقبل العربي ، بيروت ، العدد (٣١) ، السنة الرابعة ، ١٩٨١ ، ص٧١.

(٣٠) شامل السامرائي (١٩٢١ –) : ولد في مدينة سامراء عام ١٩٢١ درس فيها الابتدائية ثم أكمل المتوسطة ثم الثانوية في بغداد ثم التحق بكلية الطب في جامعة دمشق وهو سياسي قومي وعارض نظام عبد الكريم قاسم واعتقل في عهده وبعد حركة ١٨ تشرين الثاني عام ١٩٦٣ اختير وزيراً للوحدة ومن ثم اختير ممثلاً للرئيس عبد السلام محمد عارف في لجنة الوساطة اليمنية وفي عام ١٩٦٤ أصبح وزيراً للصحة ومن ثم وزيراً للداخلية في حكومة طاهر يحيى حتى ١٧ تموز عام ١٩٦٨ إذ اعتقل وعذب في قصر النهاية عام ١٩٧٠ ثم أفرج عنه ، ينظر : حسن لطيف الزبيدي ، موسوعة الأحزاب العراقية ، مؤسسة العارف ، (بيروت ، ٢٠٠٧) ، ص٤٠٧ ؛ www.ar.wikipedia.org .

(٣١) صحيفة البلد ، العدد (١٤٧) في ١٩٦٤/٢/٢٧.

(٣٢) سلمان لفته الزيدي ، أحداث اليمن وموقف جامعة الدول العربية منها ١٩٤٥ – ١٩٦٧ ، أطروحة دكتوراه ، غير منشورة ، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي ، ١٩٩٦ ، ص١٢٢.

(٣٣) إبراهيم المسلم ، المصدر السابق ، ص١٨٦.

(٣٤) عبد الرحمن البيضاني ، المصدر السابق ، ص٥٧٩.

(٣٥) محمد أحمد العشميلي ، المصدر السابق ، ص١٠٦–١٠٧.

(٣٦) Robin Bidwell, The two Yemens , westview press (Colorado , ١٩٨٣) , P.٢١٠ .

(٣٧) دوافع جمال عبد الناصر نحو اليمن www.unitedna.net .

(٣٨) مؤتمر حرض : سمي باسم المدينة التي عقد فيها في شمال الجمهورية العربية اليمنية قبالة ساحل البحر الأحمر وجاء عقده نتيجة لاتفاقية جدة عام ١٩٦٥ وشارك فيه (٢٥) عضواً من الجانب الملكي ومثله من الجانب الجمهوري وقد لاقى المؤتمر عقبات ومصاعب حالت دون

استمراره أو خروجه بنتائج محدودة نتيجة تمسك كل طرف بشروطه وكان المؤتمر عقد جلسته الأولى في ١٩٦٥/١٢/٢٣ ، ينظر : إبراهيم أحمد المقحفي وآخرون ، المصدر السابق ، ج٢، ص١٠٥٦.

(٣٩) ادجار اوبالانس ، اليمن الثورة والحرب ، ترجمة عبد الخالق لاشين ، مكتبة مدبولي ، (القاهرة ، ١٩٩٠) ، ص٢٥٣.

(٤٠) ذكرى أحمد الدوري ، المصدر السابق ، ص٩٤.

(٤١) لمى عباس محمد ، العلاقات السياسية المصرية – السعودية (١٩٥٨ – ١٩٧٠) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة الكوفة ، ٢٠١٠ ، ص٨٥.

(٤٢) الوثائق العربية لعام ١٩٦٥ ، مكتبة نعمت بافت التذكارية ، الجامعة الأمريكية ، (بيروت ، د.ت) ، ص٣٢٥.

(٤٣) سلمان لفته الزيدي ، المصدر السابق ، ص١٣١.

(٤٤) جلال أحمد أمين ، المشرق العربي والغرب ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط٤ ، (بيروت ، ١٩٨٣) ، ص١٠٣.

(٤٥) جلوبو فسكايا . ايلينا . ك ، التطور السياسي للجمهورية العربية اليمنية (١٩٦٢ – ١٩٨٥) ، ترجمة محمد علي بحر ، مركز الدراسات والبحوث اليمني ، (صنعاء ، ١٩٩٤) ، ص٩٣.

(٤٦) محسن العيني ، قناة الجزيرة ، برنامج شاهد على العصر، بتاريخ ٢٠٠٤/١١/٢١.

(٤٧) صحيفة الجمهورية ، بغداد ، العدد (٢٦) في ١٩٦٧/١/٣١.

(٤٨) صحيفة صوت العرب ، بغداد ، العدد (٥٩٨) في ١٩٦٧/٨/٢٢.

(٤٩) صحيفة صوت العرب ، بغداد ، العدد (٥٩٤) في ١٩٦٧/٨/١٧.

(٥٠) صحيفة صوت العرب ، بغداد ، العدد (٦٠٢) في ١٩٦٧/٨/٢٩١٧.

(٥١) صحيفة الجمهورية ، بغداد ، العدد (٢٣) في ١٩٦٧/١٢/٢٨.

(٥٢) عبد الحميد عبد الله البكري ، الصراع الجمهوري الملكي في اليمن أبعاده العربية والدولية ١٩٦٢ – ١٩٧٠ ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٤ ، ص٢٣٠.

(٥٣) الاتحاد الشعبي الثوري : تنظيم سياسي رسمي أسس عام ١٩٦٦ وذلك لملأ الفراغ السياسي الناشئ عن خطر نشاط الأحزاب السياسية وهو متأثر إلى حد كبير بالاتحاد الاشتراكي العربي وهو مؤيد من قبل مصر ويمثل شكل من أشكال العمل الجبهوي وهو يضم كافة القوى والطبقات

الاجتماعية والسياسية المؤيدة للسياسة الرسمية للدولة ، ينظر : إبراهيم أحمد المقحفي وآخرون ، المصدر السابق ، مج١ ، ص٩٨.

(٥٤) شاكر محمود خضير البياتي ، التطورات السياسية في اليمن ١٩٦٢ – ١٩٧٠ ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية ، الجامعة المستنصرية ، ١٩٩٧ ، ص٢٩٨.

(٥٥) حسن محمد مكي ، أيام وذكريات ، مركز عبادي للنشر ، (صنعاء ، ٢٠٠٨) ، ص٢٠٢.

(٥٦) عبد الرحمن البيضاني (نائب رئيس مجلس قيادة الثورة اليمنية سابقاً) ، قناة الجزيرة ، برنامج شاهد على العصر ، ج٣ ، عام ٢٠٠١.

(٥٧) عبد الله بن حسين الأحمر ، قضايا ومواقف ، ط٢ ، الآفاق للطباعة ، (صنعاء ، ٢٠٠٧) ، ص١٤٣.

(٥٨) عبد الله البردوني ، اليمن الجمهوري ، ط٥ ، دار الأندلس للنشر ، (د.ت) ، ص٥١١.

(٥٩) حسن محمد مكي ، المصدر السابق ، ص٢٠٤.

(٦٠) عبد الله بن حسين الأحمر ، قضايا ومواقف ، دار الآفاق للطباعة (صنعاء ، ٢٠٠٧) ، ص١٤٥.

(٦١) الملامح العامة للتطورات السياسية في اليمن (١٩٦٢ – ١٩٧٨) ، www.asharynet.blog spot.com .

(٦٢) عبد الله البردوني ، اليمن الجمهوري ، المصدر السابق ، ص٢٠٦.

(٦٣) د.ك.و ، الوحدة الوثائقية ، مقررات مجلس الوزراء العراقي ، الجلسة السابعة والأربعين ، في ١٩٦٨/٧/٩ ، ص٥ .

(٦٤) صحيفة الجمهورية ، العدد (١٣٧٣) في ١٩٦٧/١١/١٠.

(٦٥) صحيفة الثورة العربية ، العدد (١٠٣٥) في ١٩٦٧/١١/٩.

(٦٦) صحيفة الجمهورية ، بغداد ، العدد (١٣٧٧) في ١٩٦٧/١١/١٤ .

(٦٧) ذكرى أحمد الدوري ، المصدر السابق ، ص١١٦.

(٦٨) صحيفة الجمهورية ، بغداد ، العدد (١٣٨٧) في ١٩٦٧/١٢/٢٨.

Abstract

The present thesis deals with the opinion of Iraq from the political development in Yemen (١٩٦٢ – ١٩٦٧) in the north part. It goes on to

concentrate on the Iraqi opinion from the martial existence of Egypt in Yemen (١٩٦٢ – ١٩٦٧) and the changes that happened to this opinion because there were two groups : those who refused this existence from the period before the revolution of ٨ February in ١٩٦٣ , and those who supported this martial existence or intrusion . This thesis also sheds light on the Iraqi efforts to solve the Yemeni dilemma through his great role in the Arabian university and Iraq is also considered as a member in the trinity group that was formed by the Arabian University in ١٩٦٤ in addition to the role of Iraq in the Arabian meeting in Al.Khrtoum in ١٩٦٧ which led to the withdrawal of the Egyptian army from Yemen. The thesis also sheds light on the Iraqi opinion about the revolution of ٥ November in ١٩٦٧ which was very supportive for the republic regime in Yemen. Iraq supported Yemen in all fields and Iraq was very enthusiastic to keep peace and union in Yemen .